الأمم المتحدة

A/C.6/66/L.11

الجمعية العامة

Distr.: Limited
24 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة السادسة

البند ٧٩ من جدول الأعمال

تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين

مشروع قرار

قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٠٥ (د-٢١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، الذي أنشأت بموجبه لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بغرض تعزيز التنسيق والتوحيد التدريجيين لقانون التجارة الدولية وتحقيقا لمصالح جميع الشعوب، ولا سيما شعوب البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن الاشتراء يشكِّل جزءاً كبيرا من الإنفاق العمومي في معظم الدول،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٤/٤٩ الذي أوصت فيه باستخدام القانون النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي[(١)].

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٧ والتصويب (A/49/17 و Corr.1)، الفقرة ٩٧.

251011 251011 11-56208 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تلاحظ أن القانون النموذجي لعام ١٩٩٤، الذي أصبح مرجعا دوليا مهما في إصلاح قوانين الاشتراء، يحدد إجراءات تستهدف تحقيق التنافس والشفافية والإنصاف والاقتصاد والكفاءة في عملية الاشتراء،

وإذ تلاحظ أيضا أنه على الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بقيمة القانون النموذجي لعام ١٩٩٤، فقد نشأت منذ اعتماده مسائل وممارسات جديدة برّرت تنقيح نصه،

وإذ تسلِّم بأن اللجنة اتفقت في دورتها السابعة والثلاثين، عام ٢٠٠٤، على أن من المفيد تحديث القانون النموذجي لعام ١٩٩٤ لكي يراعي الممارسات الجديدة، وخصوصا الناجم منها عن استخدام الخطابات الإلكترونية في الاشتراء العمومي، والخبرة المكتسبة من استخدام القانون النموذجي لعام ١٩٩٤ كأساس لإصلاح القوانين، ولكن مع الحرص على عدم الخروج عن المبادئ الأساسية التي يستند إليها ذلك القانون النموذجي وعدم تعديل الأحكام التي ثبتت جدواها،

وإذ تلاحظ أن التنقيحات التي أُدخلت على القانون النموذجي لعام ١٩٩٤ كانت موضوع مداولات مناسبة ومشاوراتٍ مستفيضة مع الحكومات والمنظمات الدولية المهتمة، وأنه يمكن بالتالي توُّقعُ أن يكون القانون النموذجي المنقح، الذي سيُدعى ''قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي''، مقبولا لدى الدول على اختلاف نظمها القانونية والاجتماعية و الاقتصادية،

وإذ تلاحظ أيضا أن من المتوقع أن يسهم القانون النموذجي المنقح إسهاما كبيرا في إرساء إطار قانوني عصري متناسق بشأن الاشتراء العمومي يشجع على الاقتصاد والكفاءة والتنافس في الاشتراء ويعمل في الوقت نفسه على تعزيز النزاهة والثقة والإنصاف والشفافية في عملية الاشتراء،

واقتناعا منها بأن القانون النموذجي المنقح سوف يساعد الدول كافةً، ولا سيما البلدان النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مساعدة كبيرة على تحسين ما لديها من قوانين اشتراء وعلى صياغة قوانين اشتراء إن لم يكن لديها مثل هذه القوانين في الوقت الحاضر، وسوف يؤدي إلى إقامة علاقات اقتصادية دولية متناسقة وزيادة التنمية الاقتصادية،

١ - **تعرب عن تقديرها** للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لوضعها مشروع قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي واعتمادها له[٢]؛

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/66/17)، الفقرة ١٩٢.

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يحيل نص قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي إلى الحكومات وغيرها من الهيئات المهتمة؛

٣ - **توصي** بأن تَستخدِم الدولُ كافةً قانونَ الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي في تقييم نظمها القانونية المتعلقة بالاشتراء العمومي وأن تولي قانونَ الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي الاعتبارَ المناسب عند سنّ قوانينها أو تنقيحها؛

٤ - **تدعو** إلى توثيق التعاون والتنسيق بين اللجنة والأجهزة والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المنظمات الإقليمية، العاملة في مجال إصلاح قوانين الاشتراء، من أجل تفادي ما ليس مرغوبا فيه من ازدواج في الجهود وعدم اتساق وعدم ترابط أو تضارب في النتائج التي يُفضي إليها تحديثُ قانون الاشتراء العمومي ومناسقته؛

٥ - **تؤيِّد** جهودَ أمانة اللجنة ومبادراتها الرامية إلى زيادة التنسيق والتعاون في الأنشطة القانونية المعنية بإصلاح الاشتراء العمومي.